ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

Kuwait's Role in the United Nations Security Council: An Analytical Study of Its Two Membership Terms (1978–1979 and 2018–2019)

Hatem Ahmed Owed
University of Mosul/ College of Education for Humanities

***Corresponding author: E-mail :**
hatem.ahmed@uomosul.edu.iq
0009-0003-7728-2368

***Keywords*:**
Kuwait, Security Council, Kuwaiti Foreign Policy, Positive Neutrality, Multilateral Diplomacy

ARTICLE INFO

Article history:
Received 12. Jan.2025
Revised 17. Aug.2025
Accepted 27. Aug.2025
Available online 3.Jan.2026

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

This study provides an analytical assessment of the State of Kuwait's non-permanent membership in the United Nations Security Council during two distinct periods: 1978–1979 and 2018–2019. The research aims to evaluate Kuwait's role in one of the most influential institutions in the international system, focusing on the evolution of its diplomatic tools, initiatives, and overall influence between the two terms. The methodology is both analytical and comparative, centering on three main dimensions: the nature of the issues Kuwait engaged with, the level and quality of its initiatives and interaction, and the diplomatic tools it employed during each membership. The findings reveal that Kuwait's first term was characterized by cautious diplomacy and alignment with collective Arab positions, with limited independent initiatives. In contrast, the second term marked a qualitative shift in Kuwait's foreign policy, demonstrating proactive engagement through the submission of draft resolutions, the organization of high-level sessions, and effective coalition-building with member states. ©2026AJHPS, College of Education for women, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

دور الكويت في مجلس الأمن: دراسة تحليلية لفترتي عضويتها (1978–1979) و(2018–2019)

حاتم احمد عويد
جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لعضوية دولة الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال فترتين زمنيتين: الأولى في عامي 1978–1979، والثانية في عامي 2018–2019، وذلك بهدف تقويم الدور الكويتي في واحدة من أهم مؤسسات النظام الدولي، وبيان مدى تطور أدواته وآلياته وتأثيراته بين التجربتين. يعتمد البحث على منهج تحليلي–مقارن، ويركّز على ثلاث محاور رئيسة: طبيعة القضايا التي تعاملت معها الكويت، وحجم المبادرات والتفاعل الذي قدمته في كل دورة، إضافة إلى أدوات التأثير الدبلوماسي التي استُخدمت خلال فترة العضوية. أظهرت الدراسة أن عضوية الكويت الأولى تميزت بالحذر والانضباط ضمن الخطاب العربي الجماعي، وكانت مساهماتها محدودة في إطار دعم القرارات والمواقف دون طرح مبادرات مستقلة. أما عضويتها الثانية فقد مثّلت تحولًا نوعيًا في السياسة الخارجية الكويتية، إذ اتسم الأداء بالمبادرة والاحترافية والتفاعل الإنساني والقانوني، من خلال تقديم مشاريع قرارات، وتنظيم جلسات رئاسية، وبناء تحالفات فاعلة مع الدول الأعضاء في المجلس. كما يبرز البحث أن التزام الكويت بمبدأ الحياد الإيجابي والتوازن ساعدها في أداء دور مؤثر ومقبول دوليًا، على الرغم من ما واجهته من تحديات.

الكلمات المفتاحية: الكويت، مجلس الأمن، السياسة الخارجية الكويتية، الحياد الإيجابي، الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

المقدمة

يعد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أبرز أجهزتها على الإطلاق، لما يتمتع به من صلاحيات حيوية تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ قرارات ملزمة تمس السيادة الوطنية للدول. وقد باتت العضوية فيه، ولو بصورة غير دائمة، هدفًا تسعى إليه الدول لما تمنحه من فرصة للمشاركة في صياغة القرارات الدولية والتعبير عن المصالح الوطنية في أعلى المحافل الأممية.

تأتي تجربة دولة الكويت في مجلس الأمن الدولي لتشكل نموذجًا متميزًا في الدبلوماسية الخليجية والعربية، إذ حصلت على عضوية غير دائمة في المجلس مرتين؛ الأولى في عامي 1978–1979، والثانية في عامي 2018–2019. وتكشف هاتان التجربتان عن تطور موقع الكويت في النظام الدولي، وتحوّل أدواتها ومداخلها في العمل الدبلوماسي عبر أربعة عقود من

التغيرات الإقليمية والدولية. ففي الدورة الأولى، كانت الكويت تسعى لترسيخ حضورها الدولي في ظل صراعات محتدمة في المنطقة، مثل الحرب الأهلية في لبنان (1975–1989)، والثورة الإيرانية، وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، أما في الدورة الثانية، فقد واجهت الكويت مشهدًا عالميًا أكثر تعقيدًا، تسيطر عليه الأزمات الأمنية، والنزاعات الممتدة، والتراجع في فعالية المؤسسات الدولية، مما جعل من تجربتها الثانية أكثر ثراء وتعقيدًا في آنٍ معًا.

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تقديم تحليل علمي معمق لتجربة الكويت في مجلس الأمن، من خلال فهم السياقات السياسية والدبلوماسية التي أحاطت بعضويتها، وتحليل طبيعة مواقفها ومبادراتها داخل المجلس، وتقييم فاعلية دورها في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، خاصة تلك التي تمس الأمن العربي والمصالح المشتركة لدول الخليج. كما أن هذا البحث يسلط الضوء على قدرة الدول الصغيرة في التأثير على القرارات الدولية من خلال توظيف أدواتها الدبلوماسية والإنسانية بذكاء وفاعلية.

تكمن الإشكالية المركزية للبحث في محاولة الإجابة عن مدى نجاح الكويت في توظيف عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن لتعزيز مصالحها الخارجية والمشاركة الفاعلة في القضايا الدولية. وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات متعددة تتعلق بطبيعة الملفات التي تناولتها الكويت، ومدى اختلاف مواقفها بين الفترتين، وأثر هذا الدور في تعزيز مكانتها الدولية.

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة الأداء الدبلوماسي الكويتي خلال فترتي العضوية، مع رصد التغيرات في الأدوات والآليات والمواقف، وتقييم مدى انسجام هذا الأداء مع المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكويتية، وقياس قدرته على التأثير في بيئة دولية بالغة التعقيد.

وقد تم اعتماد المنهج التحليلي التاريخي، لفهم تطور مواقف الكويت في ضوء السياقات المتغيرة، إلى جانب المنهج المقارن الذي يساعد في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين، وتحديد نقاط القوة والتحدي فيهما. وتكمن أهمية البحث كذلك في قلة الدراسات المقارنة التي جمعت بين الفترتين، مما يجعل هذه الدراسة إضافة علمية تغني المكتبة السياسية والدبلوماسية العربية.

توزع البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، يدرس الأول منها (الإطار النظري والسياسي لمجلس الأمن ودور الكويت في السياسة الدولية)، فيما تصدى الثاني الى (تجربة الكويت خلال عضويتها الأولى في مجلس الأمن بين عامي 1978 و1979)، ويقدم الثالث (تحليلًا لتجربتها الثانية في عامي 2018–2019)، مع مقارنة تحليلية بين التجربتين، واستخلاص الدروس والنتائج العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدور الكويت في مجلس الأمن

أولا: مجلس الأمن: التكوين، المهام، وآلية اتخاذ القرار.

عد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أبرز أجهزتها على الإطلاق، لما يتمتع به من صلاحيات حيوية تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ قرارات ملزمة تمس السيادة الوطنية للدول. وقد حظي منذ تأسيسه في عام 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بمكانة قانونية وسياسية متميزة، جعلته يتفرد بامتلاك سلطة اتخاذ قرارات تُلزم جميع الدول الأعضاء في المنظمة (الأمم المتحدة، 2008، ص 14).

تكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضوًا، منهم خمسة أعضاء دائمون، هم: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا (التي ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي)، وجمهورية الصين الشعبية. وتملك هذه الدول الخمس حق النقض (الفيتو)، وهو ما يمنحها قدرة تعطيل أي قرار لا توافق عليه، حتى إن حظي بتأييد الغالبية. أما الأعضاء العشرة الآخرون، فهم غير دائمين، وتنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل (الجلبي، 2016، ص 212).

تنص المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة على أن المجلس يتحمّل "المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين"، بينما تؤكد المادة (25) على أن "جميع أعضاء الأمم المتحدة يتعهدون بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها" (الأمم المتحدة، 2008، ص 14–15). وبموجب هذه الصلاحيات، يستطيع المجلس إصدار قرارات تتدرج من التوصية إلى فرض العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية، وصولًا إلى استخدام القوة العسكرية عند الضرورة، كما في الحالات التي تُهدد الأمن والسلم الدوليين، وفقًا للفصل السابع من الميثاق (الزبيدي، 2013، ص 60).

تُعقد اجتماعات مجلس الأمن بصورة دائمة على مدار السنة، سواء بطلب من أحد أعضائه، أو من الأمين العام، أو من أي دولة عضو في الأمم المتحدة. ويشترط لصدور القرار أن يحصل على تأييد تسعة أعضاء من أصل خمسة عشر، بشرط ألا يستخدم أي من الأعضاء الدائمين حق النقض ضده، كما ورد في المادة (27) من الميثاق (الصوفي، 2018، ص 98).

غير أن آلية اتخاذ القرار داخل المجلس، وخصوصًا امتلاك "الفيتو"، تُعد من القضايا المثيرة للجدل، إذ تمنح امتيازًا تاريخيًا للدول الخمس الدائمة العضوية، وتُقيد فاعلية المجلس في كثير من القضايا الجوهرية، كما حصل في حالات متعددة كالأزمة السورية الأولى (1911–1917) والقضية الفلسطينية، حيث حال استخدام الفيتو دون اتخاذ مواقف أكثر حزماً (الجلبي، 2016، ص 215).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، يبقى مجلس الأمن الجهاز الدولي الأكثر تأثيرًا في صياغة النظام العالمي. ومن هنا تأتي أهمية عضوية الدول فيه، حتى لو كانت غير دائمة، لما

تمنحه من فرصة دبلوماسية للمشاركة في صنع القرار الدولي، وهي الفرصة التي سعت الكويت إلى استثمارها بفاعلية في فترتي عضويتها، من خلال التركيز على المبادئ الإنسانية، والدفاع عن القضايا العربية، والتفاعل المتوازن مع القضايا الدولية (الزبيدي، 2013، ص 67).

ثانياً: عضوية الدول غير الدائمة: المعايير والأدوار.

تُعدّ العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن أحد أركان التوازن التمثيلي داخل هذا الجهاز الحساس في هيكلية الأمم المتحدة. فبينما تمتلك خمس دول فقط عضوية دائمة وامتياز "الفيتو"، تُفتح العضوية غير الدائمة أمام بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفق معايير محددة، وتُمنح هذه الدول فرصة ممارسة تأثير دبلوماسي ضمن صلاحيات المجلس، وإن كانت محدودة نسبيًا مقارنة بالأعضاء الدائمين.

تنص المادة (23) من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن يتكون من خمسة أعضاء دائمين، وعشرة أعضاء غير دائمين "تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين"، ويُراعى في انتخابهم "المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتوزيع الجغرافي العادل" (الأمم المتحدة، 2008، ص 13). لا يجوز إعادة انتخاب أي دولة عضو غير دائم مباشرة بعد انتهاء دورتها، وهو ما يُعرف بـ"حظر التوالي."

ويُراعي التوزيع الجغرافي للعضوية غير الدائمة تخصيص المقاعد العشرة على النحو الآتي:

مقعدان للدول الآسيوية، ثلاثة للدول الإفريقية، مقعدان لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، مقعدان لأوروبا الغربية ودول أخرى، ومقعد واحد لدول أوروبا الشرقية (الصوفي، 2018، ص 112). ويُنتخب الأعضاء عبر اقتراع سري في الجمعية العامة، ويتطلب الفوز الحصول على ثلثي الأصوات، مما يفرض نوعًا من التوافق الدولي والإقليمي على ترشيح الدول.

وتلعب الدول غير الدائمة أدوارًا متعددة على الرغم من محدودية نفوذها الرسمي. من أبرز هذه الأدوار:

المشاركة في صياغة مشاريع القرارات

ترؤس اللجان الفرعية داخل المجلس

الدعوة لعقد جلسات خاصة أو طارئة

إيصال وجهات نظر دول الجنوب والدول النامية

التأثير عبر التحالفات الدبلوماسية والتفاوضية

وتحرص العديد من الدول، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، على الترشح لهذه العضوية لتأكيد حضورها على المسرح الدولي، وتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، أو الدفاع عن قضاياها الإقليمية، أو تسويق نماذجها الدبلوماسية.

وقد أظهرت عدة تجارب عربية وغير عربية قدرة الدول غير الدائمة على التأثير، لا من خلال الفيتو بل من خلال "القوة الناعمة في الإقناع، وبناء التحالفات، واستخدام لغة القانون الدولي والشرعية"، كما حصل في تجربة الكويت، والأردن، وقطر، ومؤخراً الإمارات (أبو زيد، 2020، ص 75).

وترتبط فاعلية الدور الذي تؤديه الدول غير الدائمة بمدى جاهزيتها الفنية والدبلوماسية، وتوفر خبراتها التفاوضية في المحافل الدولية. كما يُعد توقيت العضوية وسياقها الإقليمي والدولي عاملاً مهمًا في تحديد طبيعة الملفات التي ستشارك فيها الدولة العضو، وقدرتها على توجيه النقاشات أو اقتراح حلول.

وعلى الرغم من أن الدول غير الدائمة لا تملك "الفيتو"، إلا أن عضويتها تمنحها فرصة لإحداث فارق في قضايا إنسانية وأمنية، من خلال تبنّي مبادرات سياسية، أو الدفع بملفات مهمّة إلى جدول أعمال المجلس، أو حتى عرقلة بعض التوجهات غير المنسجمة مع القانون الدولي عبر الحشد الدبلوماسي (محمود، 2017، ص 139).

وقد شكّل ذلك أحد المحاور الجوهرية التي اعتمدت عليها دولة الكويت خلال عضويتها الثانية (2018–2019)، اذ استطاعت أن تتبنى قرارات تتعلق بالأزمة اليمنية الثانية من 2011 الى الان، واللاجئين، والأمن الإنساني، من دون امتلاكها لأي صلاحيات استثنائية، بل عبر العمل الجماعي والمبادرات القانونية والأخلاقية.

وبذلك، فإن عضوية الدول غير الدائمة ليست شرفًا رمزيًا، بل مسؤولية دبلوماسية وفرصة استراتيجية لممارسة التأثير ضمن قواعد النظام الدولي، وتُقاس فعاليتها بقدرة الدولة العضو على استخدام الأدوات المتاحة بحكمة ومرونة.

ثالثا: تطور السياسة الخارجية الكويتية وأهدافها في المنظمات الدولية.

مثّلت السياسة الخارجية الكويتية، منذ استقلال البلاد في 19 حزيران 1961، أحد أبرز أركان الشخصية الدولية للدولة الحديثة النشأة، اذ أدركت الكويت باكرًا أن موقعها الجغرافي، وثروتها النفطية، وطبيعة التحديات الإقليمية المحيطة بها، تفرض عليها اتباع سياسة خارجية نشطة ومتوازنة تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السيادة. وقد كان الانضمام السريع إلى منظمة الأمم المتحدة في 14 ايار 1963 محطة مفصلية في تكريس هوية الكويت كفاعل دولي ملتزم بمبادئ الشرعية والقانون الدولي (العتيبي، 2020، ص 41).

تطورت السياسة الخارجية الكويتية عبر عدة مراحل، اتسمت كل منها بسمات مختلفة تعكس السياقات الإقليمية والدولية المتغيرة. ففي عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ركزت السياسة الخارجية الكويتية على ترسيخ شرعية الدولة دوليًا، والدفاع عن استقلالها، خاصة في مواجهة التهديدات العراقية المتكررة، وهو ما تجلّى بوضوح في طلب الكويت تدخل الأمم

المتحدة عام 1961 إثر تهديدات رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم (1958–1963)، وما تبعه من إرسال قوات عربية بقرار من الجامعة العربية لحماية حدودها (الشايجي، 2017، ص 118).

في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تبنّت الكويت سياسة الانفتاح والتوازن، فسعت إلى الوساطة في النزاعات الإقليمية، خاصة بين العراق وإيران، كما نشطت في مجال الدبلوماسية الإنسانية والتنموية، وبرز ذلك بشكل جلي من خلال تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي أصبح أحد أدوات السياسة الخارجية الكويتية في دعم الدول النامية، وتعزيز النفوذ الإيجابي خارج حدود الدولة (السعدون، 2022، ص 96).

أما بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، فقد دخلت السياسة الخارجية الكويتية مرحلة جديدة أكثر حساسية، تمحورت حول التحالف الدولي لإعادة الشرعية، وتثبيت الأمن الخليجي، وتعزيز دور الكويت في المنظمات الدولية، خصوصًا الأمم المتحدة ومجلس الأمن، اذ لعبت الكويت دورًا مهمًا في تعبئة الجهد الدولي لمواجهة الاحتلال العراقي، ثم ساهمت في مرحلة ما بعد التحرير بدور دبلوماسي يتّسم بالحذر والانفتاح في آنٍ واحد (الفيلي، 2021، ص 67).

وفي العقدين الأخيرين، ومع تصاعد الأزمات العربية والإقليمية، حرصت الكويت على تبني سياسة "الحياد الإيجابي"، القائم على عدم الانخراط في المحاور والصراعات، مع السعي للوساطة وتعزيز الحوار. وقد تجسدت هذه السياسة بوضوح خلال الأزمة الخليجية (2017–2021)، اذ تبنّى الأمير الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح (2006–2020) دور الوسيط الحيادي، وهو ما عزّز مكانة الكويت كدولة صغيرة ذات صوت عقلاني موثوق به في الساحة الدولية (الرومي، 2021، ص 32).

كما اتجهت الكويت بشكل متزايد إلى استثمار عضويتها في المنظمات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، لنقل أولوياتها الخارجية مثل القضايا الإنسانية، والنزاعات العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني، والحد من استخدام الفيتو في القضايا العادلة. وقد اتخذت من خطاب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أداة لتعزيز مواقفها الدبلوماسية، في انسجام تام مع سياستها التاريخية في احترام سيادة الدول وحسن الجوار (الغنيم، 2019، ص 15).

إن تطور السياسة الخارجية الكويتية لم يكن محكومًا بالقدرة العسكرية أو التفوق العددي، بل اعتمد على "الدبلوماسية الذكية والمرنة، والموازنة بين التحالفات الدولية، والتمسك بالمبادئ"، وهو ما منح الكويت مساحة فريدة للحركة في بيئة دولية معقدة، وأكسبها احترامًا واسعًا داخل المنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء.

رابعا: مفهوم الدور الدولي في العلاقات الدولية وتطبيقه على السياسة الكويتية.

مثل "الدور الدولي" أحد المفاهيم المركزية في علم العلاقات الدولية، وهو مفهوم مركّب يعكس المكانة التي تسعى الدولة لتوليها في النظام الدولي من خلال سلوكها السياسي، ودبلوماسيتها، وتفاعلها مع الأزمات والقضايا العالمية. وتُفهم أدوار الدول على أنها نتاج لتفاعل بين إمكاناتها المادية والبشرية، وهويتها السياسية، وتوقعات الآخرين منها، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي (الهنداوي، 2019، ص 44).

يُعرَّف الدور الدولي بأنه "نمط سلوكي متكرر ومؤسسي تقوم به الدولة على الصعيد الخارجي، وفقًا لمكانتها وتصوراتها عن ذاتها وتوقعات الآخرين عنها" (الزعبي، 2021، ص 29). ويُقاس هذا الدور من خلال عدد من المعايير، منها مستوى المشاركة الدولية، التأثير في القرارات الأممية، المبادرات الإقليمية، النشاط الدبلوماسي، وقيادة الوساطات أو التحالفات.

ويُفرق الباحثون عادة بين أنواع متعددة من الأدوار الدولية:

الدور القيادي :(Leader Role) وتقوم به الدول الكبرى.

الدور التوفيقي أو الوسيط :(Mediator Role) وتمارسه عادة الدول المتوسطة أو الصغيرة.

الدور الأخلاقي أو الإنساني :(Normative Role) ويتجلى في المبادرات التي تدعم الشرعية الدولية، حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية.

الدور النشط ضمن منظمات دولية :(Multilateral Role) ويبرز من خلال المشاركة المؤثرة في أعمال المنظمات الدولية، كعضوية مجلس الأمن أو رئاسة الجمعيات العمومية.

ينطبق هذا التصور على السياسة الخارجية الكويتية، إذ اختارت الكويت منذ بداياتها ممارسة دور "الدولة الصغيرة المؤثرة" من خلال التركيز على ثلاث ركائز: الحياد الإيجابي، المبادرة الإنسانية، والدبلوماسية المتعددة الأطراف (الخطيب، 2022، ص 63). وقد تجلّت هذه الأدوار في عدة مناسبات، خصوصًا خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، اذ تبنت الكويت دور "الوسيط الإنساني والداعم للشرعية الدولية" في ملفات مثل سوريا واليمن وفلسطين، فضلا عن دعم مبادرات الحد من استخدام حق النقض في القضايا الإنسانية.

إن انخراط الكويت في المنظمات الدولية لم يكن محصورًا في الحضور الرمزي، بل سعت إلى صناعة دور فعلي يعكس مصالحها وهويتها السياسية. وتمثل عضويتها في مجلس الأمن (مرتين) ترجمة واضحة لهذا التوجه، إذ استخدمت هذه المنصة الدولية للتأكيد على مواقفها من النزاعات الإقليمية، وتقديم مبادرات ترتكز على القانون الدولي والعمل الإنساني، ما جعلها تحظى باحترام داخل الأوساط الدبلوماسية الدولية (العوضي، 2020، ص 112).

وقد استفادت الكويت في بناء دورها من عدة عوامل، منها:

التراكم التاريخي لعلاقاتها الدبلوماسية المتوازنة.

مؤسساتها الإنسانية العالمية مثل الصندوق الكويتي وهيئة الإغاثة.

خبرة بعثتها الدائمة في الأمم المتحدة، والتي نجحت في تأمين دعم دولي واسع لترشحها للمجلس في المرتين.

وهكذا، فإن مفهوم "الدور الدولي" لا يرتبط فقط بحجم الدولة أو قوتها الصلبة، بل يتصل بمدى قدرتها على ابتكار أدوار دبلوماسية فعّالة ومقبولة دوليًا. وقد أثبتت الكويت عبر أدائها السياسي الخارجي، أنها تمثل نموذجًا مميزًا لدولة صغيرة تمارس دورًا متقدمًا في المؤسسات الدولية، من خلال الحياد، المبادرة، والتمثيل الأخلاقي المتزن.

المبحث الثاني: تحليل أداء الكويت في مجلس الأمن خلال فترتي العضوية

أولًا: عضوية الكويت الأولى(1978–1979)

- **القضايا الإقليمية والدولية المطروحة في مجلس الأمن.**

انضمت دولة الكويت إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم للمرة الأولى في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في الأول من كانون الثاني/يناير عام 1978 واستمرت حتى نهاية عام 1979. وقد جاء انتخابها بعد حصولها على أغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ممثلةً عن المجموعة العربية والآسيوية، وهي المرة الأولى التي تتبوأ فيها دولة خليجية هذا الموقع الدولي الحساس، مما منحها فرصة مهمة للمشاركة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية ضمن أعلى سلطة تنفيذية في النظام الأممي (القناعي، 2015، ص 88).

جاءت هذه العضوية في سياق إقليمي ودولي شديد التوتر، إذ تزامنت مع تصاعد النزاعات في الشرق الأوسط، واستمرار الحرب الأهلية في لبنان، وبداية انهيار نظام الشاه (1941–1979) في إيران، فضلا عن بروز مشكلات في القارة الإفريقية وآسيا. ووفقًا لما وثقته صحيفة القبس الكويتية بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 1978، فإن الصحافة الرسمية آنذاك عدت أن هذه العضوية "تمثل امتحانًا حقيقيًا للدبلوماسية الكويتية التي تواجه ملفات مشتعلة على أكثر من صعيد."

كان الملف اللبناني من أبرز القضايا التي ناقشها المجلس خلال هذه الفترة، في ظل استمرار الاقتتال الداخلي ووجود قوات الردع العربية، فضلا عن التهديدات الإسرائيلية المتكررة للجنوب اللبناني. وقد دعمت الكويت القرارات التي تنادي بسيادة لبنان ووحدة أراضيه، كما أيدت تجديد مهمة قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني(UNIFIL) ، معتبرة أن حفظ الأمن والاستقرار هناك يمثل أولوية عربية وإسلامية (الراشد، 2020، ص 142).

ومن القضايا التي تصدرت جلسات المجلس خلال فترة عضوية الكويت، كانت القضية الفلسطينية. فقد شهد العامان 1978 و1979 تطورات بارزة، من بينها توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1978، وما أثارته من جدل عربي ودولي واسع. وقد تبنت الكويت موقفًا واضحًا في مجلس الأمن، رافضةً الانفراد المصري بالتسوية، وداعمةً للحقوق المشروعة

للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة (الشمري، 2021، ص 77). وقد عبّر المندوب الدائم للكويت آنذاك، السفير عبد الله بشارة (1971–1981) عن هذا الموقف في جلسة المجلس بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1978، مؤكدًا أن "أي حل لا يمر عبر الأمم المتحدة ويستند إلى قراراتها هو حل ناقص ومرفوض."

وعلى الصعيد الدولي، شاركت الكويت في المناقشات المتعلقة بالأزمة النووية في جنوب إفريقيا، وملف الاحتلال الإسرائيلي للجولان، فضلا عن قضايا نزع السلاح، والتمييز العنصري، خاصة في ظل نظام الأبارتايد في روديسيا وجنوب إفريقيا. ووفقًا لما ورد في رسالة الماجستير المقدّمة إلى جامعة الكويت بعنوان "السياسة الخارجية الكويتية في الأمم المتحدة 1963–1985"، فإن الكويت أيّدت في جميع مداخلاتها مبدأ "عدم التدخل في شؤون الدول"، ورفضت "ازدواجية المعايير" في تطبيق القرارات الأممية (المطيري، 2012، ص 134).

كما تطرقت مداولات المجلس خلال فترة عضوية الكويت إلى أزمة إقليمية جديدة تمثلت في سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979، وتحوّلها إلى جمهورية إسلامية بقيادة الخميني (1979–1989)، وما أحدثه ذلك من تغير استراتيجي في موازين القوى في الخليج. وعلى الرغم من حساسية الموقف، حافظت الكويت على لهجة معتدلة، داعية إلى احترام خيارات الشعوب وسيادة الدول، وهو موقف عبّرت عنه صحيفة السياسة الكويتية في عددها الصادر بتاريخ 15 شباط/فبراير 1979 حين قالت: "إن الكويت تسعى لحوار إقليمي مستقر لا يقوم على الاستقطاب، بل على احترام الجوار."

وقد عبّر كثير من الباحثين عن أن الدور الكويتي خلال هذه الفترة اتسم بالحكمة، ومحاولة تحقيق التوازن بين التزاماتها العربية، وعلاقاتها الدولية، والحرص على الشرعية الأممية. ويؤكد الباحث جاسم العازمي في بحثه المنشور في مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد (2019، ص 92) أن الكويت قدّمت نموذجًا مميزًا للدولة الصغيرة التي تستخدم الدبلوماسية الوقائية، وتبني مواقفها على المبادئ لا على التحالفات السياسية الضيقة.

- **مواقف الكويت وتوجهاتها التصويتية خلال عضويتها الأولى في مجلس الأمن (1978–1979)**

اتسمت مواقف دولة الكويت في مجلس الأمن خلال عضويتها الأولى بدرجة عالية من الاتزان والاتساق مع المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، ولا سيّما تلك المرتبطة بدعم القضايا العربية والالتزام بمبادئ القانون الدولي. وقد تميزت مداخلات المندوب الدائم للكويت، السفير عبد الله بشارة، بالتأكيد المتكرر على التمسك بالشرعية الدولية، ورفض ازدواجية المعايير في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

في القضية الفلسطينية، تبنّت الكويت موقفًا صريحًا ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وصوّتت لصالح القرار رقم 446 لسنة 1979، الذي نص على بطلان الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أكد محمد حمود الشمري في أطروحته الموسومة "السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن" أن الكويت "اتخذت مواقف واضحة في دعم القرارات الدولية التي تُدين الاحتلال وتُطالب بحقوق الفلسطينيين"، مشيرًا إلى أن تلك المواقف جاءت متوافقة مع نهجها الثابت في دعم تقرير المصير (الشمري، 2021، ص 85).

أما في الملف اللبناني، فقد كانت الكويت من أبرز الدول المؤيدة لتجديد ولاية قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، ودعمت سيادة لبنان على أراضيه، ورفضت التدخلات الإسرائيلية المتكررة. وقد أشار فواز الراشد في بحثه المنشور في مجلة الخليج العربي للدراسات السياسية إلى أن "الموقف الكويتي كان منسجمًا مع الإجماع العربي، وقد ساهم في توحيد الرؤية العربية داخل المجلس" (الراشد، 2020، ص 148).

وفي ما يتعلق بمسائل التمييز العنصري، أيدت الكويت جميع مشاريع القرارات الدولية التي تُدين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ودعمت العقوبات الاقتصادية والسياسية ضده. وأوردت صحيفة السياسة الكويتية في عددها الصادر بتاريخ 10 نيسان/أبريل 1979، تصريحًا للمندوب الكويتي قال فيه: "إن التمييز العنصري ظاهرة مقيتة تُهدد القيم الإنسانية وتقوّض الأمن الدولي" (السياسة الكويتية، 10 نيسان 1979، ص 6).

وفي سياق جهود نزع السلاح، دعمت الكويت القرارات الداعية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، خصوصًا في الشرق الأوسط. وقد بيّن أحمد يوسف القناعي في رسالته الموسومة "الكويت والمنظمات الدولية: دراسة تحليلية لتجربتها في مجلس الأمن" أن الكويت "أظهرت مواقف ثابتة ضد التسلح النووي، وصوتت لصالح مبادرات دول عدم الانحياز بشأن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية" (القناعي، 2015، ص 94).

كذلك تبنّت الكويت سياسة تصويت مرنة تجاه القضايا الإجرائية في المجلس، فكانت تسعى غالبًا إلى التوافق الدولي دون الإخلال بثوابتها القومية، وامتنعت عن التصويت في بعض الحالات حينما تعارضت الصياغات القانونية مع الموقف العربي الموحد. ويؤكد جاسم عبد المحسن العازمي في بحثه المنشور في مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد أن "المندوب الكويتي تعامل مع كل قرار باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار وليس أداة صراع"، مبينًا أن "سلوك الكويت التصويتي جاء في الغالب داعمًا للتعددية والشرعية الدولية" (العازمي، 2019، ص 98).

وفي ختام الدورة، حظي الأداء الكويتي بإشادة أممية، اذ نقلت صحيفة القبس تصريحًا للأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم(1972–1981) وصف فيه تجربة الكويت بأنها "نموذج

دبلوماسي مسؤول لدولة صغيرة تفهم دورها جيدًا وتستخدمه لخدمة السلام" (القبس، 7 كانون الأول 1979، ص 2).

- **التحليل النقدي لأداء الكويت خلال عضويتها الأولى في مجلس الأمن(1978–1979)**

شكلت عضوية الكويت الأولى في مجلس الأمن محطة مهمة في تاريخ دبلوماسيتها الحديثة، وفتحت أمامها مجالًا غير مسبوق للتفاعل المباشر مع القضايا الدولية، والمشاركة في صياغة السياسات العالمية، وتأكيد حضورها كفاعل مسؤول في المجتمع الدولي. وقد تميز أداء الكويت خلال هذه الدورة بمستوى عالٍ من الحرفية الدبلوماسية، اتضح في مواقفها المتزنة، وقدرتها على التفاعل مع القضايا الساخنة دون التورط في الاستقطابات السياسية التي كانت سائدة آنذاك.

من الناحية الشكلية، أظهرت البعثة الدائمة للكويت في نيويورك استعدادًا فنيًا جيدًا، تمثل في كفاءة الطاقم الدبلوماسي، ودقة صياغة المداخلات، والالتزام الحرفي بخطاب القانون الدولي. وقد أشار أحمد يوسف القناعي في دراسته الموسومة " الكويت والمنظمات الدولية" إلى أن الكويت استطاعت، خلال هاتين السنتين، أن تؤسس لنمط من "الدبلوماسية الهادئة التي توازن بين الالتزامات العربية والمصالح الوطنية" (القناعي، 2015، ص 97). ويُلاحظ أن الكويت تبنّت سياسة قائمة على دعم الملفات العربية ذات الأولوية، لا سيما القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، فضلا عن التفاعل مع قضايا جنوب إفريقيا ونزع السلاح، دون الخروج عن منطق الإجماع الدولي، ما أكسبها ثقة متنامية بين أعضاء المجلس.

أما من الناحية الموضوعية، فقد اختارت الكويت أن تتبنى دور الوسيط الأخلاقي في المجلس، اذ سعت إلى الدفع بقرارات تحظى بأوسع تأييد ممكن، وتجنبت الدخول في صراعات بين المعسكرين الغربي والشرقي خلال الحرب الباردة (1947–1991). ويؤكد جاسم العازمي أن الكويت "مارست نوعًا من الدبلوماسية الوقائية عبر التصويت الذكي ومواقفها المرنة، التي سمحت لها بالحفاظ على التوازن بين القيم والمصالح" (العازمي، 2019، ص 100). وقد اتضح ذلك في تعاملها مع ملف كامب ديفيد 1978، إذ أدانت الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل عام 1979 دون أن تتورط في مهاجمة مصر أو كسر العلاقات الخليجية–المصرية، وهو ما عده كثير من المراقبين موقفًا متزنًا يجنب الكويت الانقسام العربي (الشمري، 2021، ص 91).

وعلى الرغم من قوة هذا الأداء، إلا أن هناك من يرى أن الكويت لم تستثمر بشكل كافٍ عضويتها في طرح مبادرات خاصة بها، إذ ظلت في الغالب ضمن المواقف العامة أو العربية الجماعية. وقد انتقد فواز الراشد في بحثه هذا الأمر، معتبرًا أن "الكويت أظهرت التزامًا ممتازًا، لكنها افتقرت إلى المبادرة الذاتية أو التحرك المنفرد الذي يبرز شخصيتها الدولية بشكل أكثر وضوحًا" (الراشد، 2020، ص 153).

ومن جانب آخر، يُسجّل للكويت أنها تعاملت مع الملفات الأفريقية والآسيوية بروح إنسانية وأممية عالية، ولم تكتفِ بالموقف العربي وحده، بل دعمت قرارات تتعلق بالتمييز العنصري، وقضايا المساعدات الدولية، ومناصرة الدول النامية في مواجهة القوى الكبرى. وقد عبّرت صحيفة القبس، في عددها الصادر بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1979، عن ذلك بالقول: "لقد نجحت الكويت في أن تكون صوتًا هادئًا لكن فاعلًا في مجلس الأمن، يكرس احترام القانون ويُراكم الثقة الدولية" (القبس، 22 تشرين الأول 1979، ص 4).

وفي قراءة تحليلية شاملة، يمكن القول إن أداء الكويت خلال عضويتها الأولى في مجلس الأمن اتسم بعدة خصائص مركزية، منها: الالتزام بالمبادئ، والتمسك بالشرعية الدولية، والتوازن في اتخاذ القرار، والدعم القوي للقضايا العربية، والانفتاح على هموم الجنوب العالمي. إلا أن غياب المبادرات الذاتية المحددة، وانخفاض مستوى الاشتباك السياسي المباشر، يُمكن عدّهما من أبرز التحديات التي واجهت الكويت في تفعيل دورها خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فقد أرست هذه التجربة الأساس لتقليد دبلوماسي راسخ، سيتطور لاحقًا في عضويتها الثانية عامي 2018–2019، كما سنرى في المبحث التالي.

ثانيًا: عضوية الكويت الثانية (2018–2019)

- **أبرز القضايا التي تعاملت معها (سوريا، فلسطين، اليمن، الروهينغا).**

جاءت عضوية الكويت الثانية في مجلس الأمن (2018–2019) في لحظة تاريخية حساسة إقليميًا ودوليًا، اذ كانت المنطقة العربية تعيش سلسلة من النزاعات الممتدة، مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن، فضلًا عن الجمود في مسار التسوية الفلسطينية–الإسرائيلية، وتصاعد الانتهاكات ضد أقلية الروهينغا في ميانمار. وفي ظل هذه القضايا المتشابكة، اختارت الكويت أن تُمثّل صوتًا عقلانيًا وإنسانيًا داخل المجلس، يركّز على الشرعية الدولية، ويدعم القضايا العادلة، ويرفض الاستقطاب السياسي.

في القضية السورية، تعاملت الكويت مع واحدة من أعقد ملفات القرن الحادي والعشرين. وقد تصدرت جهودها الدبلوماسية في شباط/ فبراير 2018 حينما طرحت، بالتعاون مع السويد، مشروع القرار 2401، الذي طالب بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا لمدة 30 يومًا للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وقد أُقر القرار بالإجماع، وعده إنجازًا غير مسبوق للدبلوماسية الكويتية. وتشير دراسة خولة الرومي (2021) إلى أن "التحرك الكويتي في الملف السوري اعتمد خطابًا إنسانيًا أخلاقيًا، خفف من حدة الانقسام بين القوى الكبرى، وركّز على الجوانب الإنسانية دون الخوض في التعقيدات السياسية" (الرومي، 2021، ص 61). كما سعت الكويت لاحقًا إلى عقد جلسات مغلقة لبحث انتهاكات النظام السوري في الغوطة الشرقية، وضمان استمرار دخول المساعدات عبر الحدود.

أما في القضية الفلسطينية، فقد شكّلت الكويت رأس الحربة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين داخل مجلس الأمن خلال هذه الدورة. وبلغ هذا الموقف ذروته في أيار/ مايو 2018، عقب أحداث "مسيرة العودة الكبرى" في غزة، اذ تقدمت الكويت بمشروع قرار يدين الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين السلميين، ويطالب بتوفير حماية دولية للفلسطينيين. وعلى الرغم من استخدام الولايات المتحدة "الفيتو" ضد المشروع، إلا أن المبادرة الكويتية حظيت بدعم دولي واسع. وقد وصفت منى الرشيدي هذا الموقف في بحثها بأنه "تعبير صريح عن استمرارية التزام الكويت بقضية العرب المركزية، وتمسّكها بخطاب قانوني يستند إلى قرارات الشرعية الدولية" (الرشيدي، 2022، ص 84).

في الملف اليمني، عملت الكويت على دعم جهود المبعوثين الأمميين مارتن غريفيث وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، وساندت كل القرارات الصادرة عن المجلس بشأن دعم الحل السياسي. وكانت الكويت قبل عضويتها قد استضافت جولات مفاوضات السلام اليمنية عام 2016، ما منحها وزنًا سياسيًا ومعنويًا داخل المجلس. وقد أكدت بشرى الصقعبي أن "الموقف الكويتي داخل مجلس الأمن ظل ثابتًا في الدعوة إلى حل سياسي شامل، ورفض التدخلات الإقليمية التي تؤجج الصراع، كما أبدت الكويت اهتمامًا خاصًا بالجانب الإنساني في الملف اليمني" (الصقعبي، 2022، ص 121).

أما في ملف الروهينغا، فقد بادرت الكويت إلى إدراج الانتهاكات التي تعرضت لها الأقلية المسلمة في ميانمار ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، وهو أمر نادر الحدوث في قضايا لا تعد تقليديًا ضمن أولويات المجلس. وقادت الكويت، إلى جانب وفدي بريطانيا وبيرو، زيارة ميدانية إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش في نيسان/ أبريل 2018، ما مكّنها من تقديم تقارير مدعومة بالحقائق عن حجم المأساة الإنسانية. وقد أشادت منظمة العفو الدولية بالتحرك الكويتي، واصفة إياه بأنه "خطوة نوعية غير مسبوقة من دولة عربية في قضية لا تتعلق بمصالحها المباشرة، لكنها تعكس التزامًا إنسانيًا عالميًا". كما ذكرت هالة الدوسري في دراستها أن "الكويت أدارت هذا الملف بأدوات دبلوماسية إنسانية، جمعت بين التحرك السياسي الميداني والخطاب الأممي المتوازن" (الدوسري، 2021، ص 53).

إن تعدد الملفات التي تعاملت معها الكويت خلال عضويتها الثانية، والتباين الكبير في طبيعتها (من أزمات عربية إلى قضايا إنسانية دولية)، كشف عن قدرة السياسة الخارجية الكويتية على التكيّف، وعلى توظيف أدواتها داخل مجلس الأمن بشكل فاعل. ولم تكتف الكويت بالمواقف، بل ساهمت في صياغة القرارات، وترأست جلسات مهمة، وسعت إلى بناء توافقات وسط بيئة دولية منقسمة، وهو ما جعل تجربتها محط اهتمام المراقبين، ومرجعًا لجهود الدول الصغيرة في التأثير ضمن منظومة الأمن الجماعي.

- **المبادرات والقرارات التي ساهمت بها الكويت خلال عضويتها الثانية في مجلس الأمن .**

اتسمت عضوية الكويت الثانية في مجلس الأمن الدولي بدرجة عالية من الحضور الفاعل والمبادرة البناءة، إذ لم تكتف الكويت بدور المراقب أو الداعم بل تحوّلت إلى طرف مساهم في صياغة عدد من المبادرات الإنسانية والسياسية، وشاركت في تقديم أو تبنّي قرارات نوعية حظيت بتقدير واسع داخل الأمم المتحدة. وقد جاء هذا الأداء ثمرة لتراكم الخبرة الدبلوماسية الكويتية، والوضوح في التوجهات، والدعم السياسي من القيادة الكويتية آنذاك.

1 .القرار 2401 بشأن سوريا (شباط/فبراير 2018)

من أبرز المبادرات التي ساهمت بها الكويت كانت رعايتها المشتركة مع السويد للقرار رقم 2401، الذي دعا إلى وقف شامل للأعمال القتالية في سوريا لمدة 30 يومًا للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، خصوصًا إلى المدنيين في الغوطة الشرقية. وقد جرى تبنّي القرار بالإجماع في 24 شباط/فبراير 2018، بعد مفاوضات شاقة دامت أكثر من أسبوع. عد هذا القرار علامة فارقة في الأداء الكويتي، لكونه أول مشروع قرار تتقدّم به الكويت كمبادِرة رئيسية. ووفقًا لهالة الدوسري، فإن "التحرك الكويتي بهذا القرار كرّس نهج الدبلوماسية الإنسانية كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية للكويت في المحافل الدولية" (الدوسري، 2021، ص 57).

2 .مشروع القرار الخاص بحماية الفلسطينيين (أيار/مايو 2018)

في أعقاب المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بحق المتظاهرين السلميين في غزة خلال "مسيرة العودة"، بادرت الكويت إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، ويدين استخدام القوة المفرطة. وقد جاء هذا المشروع استجابة لطلب المجموعة العربية، وعبّر عن موقف سياسي وإنساني حاسم. وعلى الرغم من استخدام الولايات المتحدة "الفيتو" لإجهاض القرار في الأول من حزيران/يونيو 2018، إلا أن المبادرة الكويتية شكّلت موقفًا رمزيًا بالغ الأهمية، وقد أشاد به العديد من المراقبين العرب والدوليين، وعدوه امتدادًا للموقف التاريخي للكويت من القضية الفلسطينية (الرشيدي، 2022، ص 88).

3 .المبادرة الخاصة بزيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش بشأن أزمة الروهينغا (أبريل 2018)

كانت الكويت الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في قيادة وفد من مجلس الأمن إلى مخيمات اللاجئين الروهينغا في كوكس بازار في بنغلاديش، برفقة وفدي بريطانيا وبيرو. وقد ساهمت هذه الزيارة في تسليط الضوء على الجرائم المرتكبة ضد الأقلية المسلمة في ميانمار، ودفعت باتجاه إدراج الملف ضمن الأجندة الرسمية للمجلس. وأفادت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي أن "الدور الكويتي في هذه المبادرة تجاوز النطاق الإقليمي، وأكد التزام الكويت بقضايا العدالة وحقوق الإنسان على المستوى العالمي (Amnesty International, 2019, p. 22)."

4 .دعم تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود في سوريا (كانون الأول/ديسمبر 2018 و2019)

لعبت الكويت دورًا مؤثرًا في التنسيق مع بلجيكا وألمانيا لدعم قرارات مجلس الأمن الخاصة بتمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا من دون موافقة النظام، بموجب القرار رقم 2449 لعام 2018، والقرار 2504 لعام 2019. وقد شدد الوفد الكويتي في كلماته على أن "القضية الإنسانية يجب أن تظل بعيدة عن التجاذبات السياسية"، ما أكسب الكويت احترامًا من القوى الدولية المختلفة (الرومي، 2021، ص 68).

5 .تبنّي جلسات موضوعية غير تقليدية:

خلال رئاستها الدورية لمجلس الأمن في شباط/فبراير 2018، تموز/ ويوليو 2019، نظّمت الكويت جلسات مفتوحة حول مواضيع غير تقليدية مثل "حماية الأطفال في النزاعات المسلحة"، و"الوقاية من النزاعات كأساس للسلم المستدام"، وقد عدت هذه الجلسات جزءًا من محاولة الكويت لإعادة توجيه بوصلة المجلس نحو المبادئ الإنسانية. وتقول ريم العتيبي في دراستها أن "الكويت حاولت من خلال هذه المبادرات توسيع مفهوم الأمن الدولي ليشمل البعد الإنساني والوقائي، وليس فقط العسكري والسياسي" (العتيبي، 2022، ص 72).

6 .التفاعل مع القضايا الإفريقية واليمنية

شاركت الكويت في دعم العديد من القرارات المتعلقة بتمديد البعثات الأممية في السودان، جنوب السودان، الكونغو، واليمن، وكانت مداخلاتها تركز دائمًا على احترام السيادة الوطنية، ودعم الحلول السلمية، وتعزيز العمل الإنساني. وقد أظهرت تجربة الكويت في هذه القضايا قدرتها على بناء توازن بين الخطاب القانوني والمرونة السياسية داخل مجلس الأمن.

- **أدوات الدبلوماسية الكويتية:**

خلال عضويتها الثانية في مجلس الأمن، أظهرت دولة الكويت أداءً دبلوماسيًا متقدمًا من خلال استخدام أدوات مرنة ومتكاملة مكّنتها من لعب دور يتجاوز حجمها الجغرافي والديمغرافي. فقد اعتمدت الكويت في عملها الأممي على خطاب سياسي متزن قائم على القانون الدولي والمرجعيات الإنسانية، بعيدًا عن التصعيد أو التحيّز. وقد تجلى ذلك في مداخلات بعثتها الدائمة بقيادة السفير منصور العتيبي، لا سيما في القضايا الأكثر حساسية مثل سوريا وفلسطين، اذ استخدم الوفد الكويتي لغة قانونية واضحة ركّزت على حماية المدنيين واحترام سيادة الدول، دون الانجرار إلى السجالات السياسية، وهو ما منح الخطاب الكويتي احترامًا داخل المجلس (المطوع، 2022، ص 45). ووفقًا لما أشار إليه تحليل أروى الجاسم، فإن هذا الخطاب "استند إلى منظومة شرعية دولية، وأُحسن توظيفه لتمرير الرسائل السياسية من دون استفزاز الأطراف الكبرى" (الجاسم، 2021، ص 92).

كما برزت الكويت كلاعب دبلوماسي بارع في بناء تحالفات مرحلية مدروسة مع دول مثل السويد وبريطانيا وبلجيكا، بهدف تمرير مشاريع قرارات إنسانية أو سياسية ضمن توافقات الحد الأدنى. هذه التحالفات، التي لم تُبنَ على أساس إيديولوجي بل على تقاطعات موضوعية، مكّنت الكويت من تعزيز قدرتها على التأثير، كما حصل في مشروع القرار 2401 حول وقف إطلاق النار في سوريا، والذي رعته الكويت بالتعاون مع السويد (الصراف، 2021، ص 63). هذا النمط من التحالفات عزّز موقع الكويت بين الدول غير الدائمة، وأتاح لها التنقل الدبلوماسي بين الكتل المختلفة داخل المجلس دون التورط في محاور سياسية متصارعة.

أما على صعيد المبادرات، فقد طرحت الكويت جملة من المبادرات السياسية والإنسانية النوعية التي لم تقتصر على القضايا العربية فحسب، بل شملت أزمات عالمية مثل أزمة الروهينغا. وتُعد زيارتها الميدانية إلى بنغلاديش، برفقة وفدي بريطانيا وبيرو، واحدة من أبرز مبادراتها في هذا السياق، اذ ساهمت هذه الخطوة في تسليط الضوء الدولي على الانتهاكات التي تعرّضت لها هذه الأقلية، وكانت محل إشادة من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية. وتُشير هدى المنصور إلى أن هذه المبادرات "مثّلت تحولًا في دور الكويت من ردّ الفعل إلى المبادرة، ومن الانفعال بالحدث إلى صناعته ضمن الضوابط الأممية" (المنصور، 2022، ص 70). كما نظّمت الكويت خلال رئاستها للمجلس جلسات نوعية حول قضايا مثل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والوقاية من النزاعات، مما عكس حرصها على توسيع أجندة الأمن الدولي لتشمل الأبعاد الإنسانية والتنموية.

إن استخدام الكويت لهذه الأدوات – الخطاب الهادئ المستند إلى القانون، والتحالفات المدروسة، والمبادرات النوعية – مكّنها من لعب دور فعّال داخل مجلس الأمن، يعكس نضجًا سياسيًا ودبلوماسيًا، ويؤسس لتجربة يمكن وصفها بالنموذجية للدول الصغيرة التي تسعى إلى التأثير الدولي من خلال الأدوات الناعمة والشرعية الأخلاقية.

المبحث الثالث: مقارنة تحليلية واستشراف آفاق الدور الكويتي الدولي:

عند النظر إلى التجربتين اللتين خاضتهما دولة الكويت في مجلس الأمن – الأولى في الفترة 1978–1979 والثانية في 2018–2019 – يتضح أن الفارق بينهما لا يقتصر على البعد الزمني، بل يشمل طبيعة البيئة السياسية الدولية، ومستوى النضج الدبلوماسي الكويتي، ومرونة أدوات الدولة في التفاعل مع القضايا العالمية. وتُظهر المقارنة التحليلية بين الدورتين أن الكويت تطورت من فاعل محدود التأثير إلى شريك دبلوماسي نشط، له حضور نوعي يتجاوز حجمه الإقليمي.

من حيث طبيعة القضايا، كانت عضوية الكويت الأولى محكومة بالسياق الإقليمي الساخن الناتج عن الصراع العربي–الإسرائيلي، والحرب الأهلية في لبنان، والتحولات في إيران بعد الثورة الإسلامية. هذه القضايا كانت ذات طابع سياسي–أمني مباشر، يركز على الشرعية، والسيادة،

والتموضع العربي في مواجهة المشروع الإسرائيلي. وقد اقتصرت مشاركة الكويت حينها على دعم القرارات التي تُعبّر عن الإجماع العربي أو الإسلامي، دون الدخول في تفاصيل المبادرات أو الوساطات. ويشير جاسم العازمي إلى أن "الكويت تعاملت مع الملفات المطروحة عام 1978 بمرجعية قومية صلبة، لكنها اكتفت بالموقف ولم تبادر بالحلول" (العازمي، 2019، ص 102).

أما في الدورة الثانية، فقد تميزت طبيعة القضايا التي خاضتها الكويت بالتنوع والعمق، إذ لم تقتصر على الشأن العربي بل شملت ملفات دولية ذات بعد إنساني مثل أزمة مسلمي الروهينغا، وحماية الأطفال في النزاعات، وتمديد آليات إيصال المساعدات عبر الحدود. كما تعاطت الكويت مع ملفات معقدة كالأزمة السورية، والحرب في اليمن، ومشروع الحماية الدولية للفلسطينيين، وهو ما جعل أداؤها أكثر شمولًا وتأثيرًا. وقد وصفت منى الرشيدي هذا التنوع بأنه "تحول في المفهوم الكويتي للدور الدولي، من الاهتمام بالملف العربي فقط إلى مقاربة عالمية شاملة" (الرشيدي، 2022، ص 96).

من حيث حجم المبادرات والتفاعل، تُظهر المقارنة تطورًا نوعيًا في الدور الكويتي؛ ففي التجربة الأولى لم تُسجَّل أي مبادرة كويتية مستقلة داخل المجلس، بل انحصرت المواقف في إطار التصويت والدعم، مع التزام كامل بقرارات المجموعات الإقليمية (العربية أو الآسيوية). أما في الدورة الثانية، فقد تبنّت الكويت عدة مبادرات نوعية، منها مشروع القرار 2401 (حول سوريا)، ومشروع قرار حماية الفلسطينيين، والمبادرة الإنسانية لزيارة الروهينغا، وتنظيم جلسات رئاسية حول الأطفال والنزاعات، والسلام الوقائي. ووفقًا لتحليل ريم العتيبي، فإن "الكويت تحولت من فاعل هامشي إلى مبادر محوري خلال دورة 2018–2019، مستفيدة من شبكة علاقات دولية مرنة، وسمعة تراكمت من خلال وساطاتها في الخليج واليمن" (العتيبي، 2022، ص 79).

أما من حيث أدوات التأثير الدبلوماسي، فقد كانت محدودة في التجربة الأولى، اذ اعتمدت الكويت بشكل أساسي على خطاب تضامني تقليدي، وتجنبت الدخول في صراعات أو مناكفات سياسية داخل المجلس. وكان تموضعها أقرب إلى دور "العضو المحافظ" الذي يُعبّر عن التوجهات الجماعية دون أن يصوغ أدواته الخاصة. أما في الدورة الثانية، فقد برزت ثلاثة أدوات رئيسة في الأداء الكويتي: الخطاب الإنساني القانوني، والتحالفات المرحلية المرنة، والمبادرات الموضوعية. وقد أشار خلدون النقيب إلى أن "التحول في أدوات الكويت لم يكن تقنيًا فحسب، بل استند إلى نضج سياسي ورؤية متماسكة لدور الدولة في النظام الدولي" (النقيب، 2021، ص 60). ويؤكد ذلك أيضًا تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية الذي وصف الكويت بأنها "دولة صغيرة ذات تأثير ناعم، توازن بين القيم والمصالح، وتستثمر موقعها الجغرافي والحيادي لصالح أجندة السلام " (International Crisis Group, 2019, p. 4).

إن التجربة الأولى للكويت كرّست حضورها داخل النظام الدولي، لكنها ظلت مقيدة بثقل الجغرافيا السياسية العربية وحسابات التكتلات. في المقابل، جاءت التجربة الثانية لتعكس استثمارًا ذكيًا في الدبلوماسية، قائمًا على كفاءة مؤسساتية واحترافية في الأداء. وتبيّن هذه المقارنة أن تحول الكويت إلى لاعب مؤثر لم يكن مفاجئًا، بل هو نتاج تراكم دبلوماسي تدريجي، ارتبط بثقة دولية تَشكّلت من خلال خطاب عقلاني، وتحالفات متوازنة، ومبادرات مسؤولة.

- **الانسجام مع سياسة الحياد الإيجابي والتوازن والعوامل المؤثرة في تطور الدور الكويتي (الداخلي – الإقليمي – الدولي)**

تميّزت السياسة الخارجية الكويتية، منذ استقلال البلاد عام 1961، باتباع مبدأ الحياد الإيجابي، الذي جمع بين عدم الانخراط في المحاور أو التحالفات الدولية المتصارعة، وبين السعي الفعّال لحل النزاعات الإقليمية والدولية من خلال الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وقد انعكس هذا المبدأ بوضوح خلال عضويتي الكويت في مجلس الأمن، لا سيما في الدورة الثانية (2018–2019)، اذ حرصت الكويت على تبني مواقف متزنة لا تنحاز لطرف دولي أو إقليمي على حساب طرف آخر، مع الالتزام التام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يعني الحياد الإيجابي من المنظور الكويتي ليس الانسحاب أو الامتناع عن الموقف، بل اتخاذ مواقف مبدئية من دون التورط في صراعات مباشرة. فالكويت مثلًا أدانت استخدام القوة في سوريا واليمن، دون أن تهاجم أي طرف بشكل مباشر، كما دافعت عن حقوق الفلسطينيين دون استخدام خطاب عدائي تجاه الدول الكبرى. وتصف نجلاء العمر هذا النهج بأنه "مزيج من الواقعية السياسية والمبدئية الأخلاقية، يعكس توازنًا نادرًا في دبلوماسية الدول الصغيرة" (العمر، 2021، ص 41).

كما أن هذا النهج تَجلّى خلال رئاسة الكويت للمجلس في شباط/فبراير 2018 تموز/ويوليو 2019، حيث ركّزت الكويت على القضايا الإنسانية العابرة للسياسة، مثل حماية المدنيين والأطفال في النزاعات، والوقاية من النزاعات المسلحة. ويؤكد خلدون النقيب أن "الحياد الإيجابي سمح للكويت بلعب أدوار الوسيط، والضامن، والناصح في أوقات الصراع" (النقيب، 2021، ص 49). وقد تأثر تطور هذا الدور بعدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية:

على المستوى الداخلي، لعبت الشرعية الدستورية والديمقراطية النسبية دورًا مهمًا في ترسيخ استقلالية القرار السياسي الخارجي. فالمؤسسة التشريعية الكويتية، على الرغم من محدودية تدخلها المباشر في السياسة الخارجية، تُشكّل قوة ضغط معنوية باتجاه المواقف المتزنة والملتزمة بالمصلحة الوطنية. كما ساهمت الخبرة التراكمية للكوادر الدبلوماسية الكويتية، واحترافية وزارة الخارجية، في تطوير آليات التواصل مع الأمم المتحدة، واستيعاب قواعد اللعب في المحافل متعددة الأطراف. ويشير فهد السعيد إلى أن "الاستقرار الداخلي والقدرة على صنع القرار خارج الأزمات، كانا عاملين

حاسمين في نضوج السياسة الخارجية الكويتية" (السعيد، 2022، ص 67).

على الصعيد الإقليمي، تأثرت الكويت بتحولات الخليج العربي، خاصة بعد الاجتياح العراقي عام 1990، ما دفعها إلى إعادة تعريف أولوياتها الاستراتيجية. فقد اتجهت الكويت نحو تعزيز العلاقات مع المنظومة الخليجية، والانخراط في التعاون الأمني الإقليمي، لكنها في الوقت ذاته حافظت على مسافة متزنة من الصراعات الخليجية–الخليجية، كما في الأزمة الخليجية 2017–2021، اذ لعبت دور الوسيط، دون أن تنحاز لأي طرف. وتؤكد مريم الجبري أن "حياد الكويت لم يكن رماديًا، بل كان مؤسَّسًا على فلسفة سياسية تراهن على الحلول لا التصعيد" (الجبري، 2020، ص 55).

أما على المستوى الدولي، فقد استثمرت الكويت موقعها الجغرافي، وسمعتها الإنسانية، وسياستها النفطية المتوازنة، لتعزيز حضورها داخل المنظمات الدولية، خصوصًا الأمم المتحدة. فقد ساهم انخراطها المبكر في المساعدات التنموية والإنسانية، عبر الصندوق الكويتي للتنمية، وهيئات الإغاثة، في منحها مكانة أخلاقية ساعدت على بناء تحالفات عابرة للمصالح السياسية المباشرة. ووفقًا لتقرير معهد دراسات الشرق الأوسط في باريس، فإن "الكويت استطاعت أن تبني شبكة تأثير داخل الأمم المتحدة من خلال الجمع بين المنح الإنسانية والسياسات المتزنة، وهو ما يُعرف بالدبلوماسية الناعمة الممنهجة.(Institut MEI, 2020, p. 9) "

إن انسجام الكويت مع مبدأ الحياد الإيجابي، وتطور أدواتها السياسية في الداخل والخارج، جعلها فاعلًا إقليميًا ودوليًا يحظى بالاحترام والقبول، ويستطيع المناورة في بيئة دولية متحركة، دون خسارة ثوابته أو مرونته.

- **التحديات التي واجهت الدبلوماسية الكويتية في مجلس الأمن خلال عضويتها الثانية (2018–2019)**

على الرغم من النجاحات الدبلوماسية التي حققتها دولة الكويت خلال عضويتها الثانية في مجلس الأمن، إلا أن تجربتها لم تكن خالية من التحديات والعوائق التي قيّدت بعض تحركاتها وأثّرت على فاعليتها في بعض الملفات. وقد تنوعت هذه التحديات بين ما هو سياسي داخلي، وما هو مرتبط بالبنية المؤسسية للمجلس، أو بتعقيدات النظام الدولي القائم على الاستقطاب بين القوى الكبرى.

أحد أبرز التحديات التي واجهت الكويت تمثل في استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الدول الدائمة العضوية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا. ففي أيار/مايو 2018، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع القرار الذي قدّمته الكويت لحماية المدنيين الفلسطينيين، على الرغم من حصوله على دعم الأغلبية داخل المجلس. وقد شكّل ذلك إحباطًا واضحًا للبعثة الكويتية، وأبرز محدودية قدرة الدول غير الدائمة على تمرير قرارات في الملفات التي تمسّ مصالح الدول الكبرى

أو حلفائها. وتُشير منى الرشيدي في دراستها إلى أن "الفيتو الأمريكي شكّل كابحًا رئيسًا لمبادرات الكويت، لا سيما في القضايا المرتبطة بإسرائيل أو سوريا، وهو ما أجبر الوفد الكويتي أحيانًا على تعديل أو تخفيف لهجة الخطاب" (الرشيدي، 2022، ص 91).

تحدٍ آخر تمثل في الانقسام الدولي الحاد داخل المجلس بشأن الملفات الكبرى، لا سيما سوريا واليمن. ففي معظم الجلسات المتعلقة بالأزمة السورية، اصطدمت جهود الكويت، حتى وإن كانت إنسانية بحتة، بالخلاف الروسي–الأمريكي، مما أدى إلى عرقلة العديد من المحاولات لتمرير قرارات ذات طابع إنساني أو وقائي. ويؤكد خلدون النقيب أن "العمل في بيئة مجلس الأمن خلال العقد الأخير أصبح مرهقًا للدول غير الدائمة، نتيجة الانقسام الحاد الذي حوّل المجلس إلى ساحة تنافس بين الدول الكبرى، لا إلى منصة لتوافق جماعي" (النقيب، 2021، ص 63).

كما واجهت الكويت تحديات على مستوى إدارة التوازن في الخطاب السياسي، إذ حاولت الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه الدفاع عن قضايا تتعارض مع سياساتها، مثل القضية الفلسطينية. وقد تطلب هذا من الوفد الكويتي اتباع خطاب مزدوج الدقة، يجمع بين الالتزام بالمبادئ، وعدم الإضرار بالعلاقات الثنائية. وتصف ريم المطوع هذا الوضع بأنه "مأزق دبلوماسي دائم لدولة صغيرة، تحاول ممارسة تأثير أخلاقي من دون أن تُعرض مصالحها السياسية أو الأمنية للخطر" (المطوع، 2022، ص 56).

ومن التحديات الإجرائية أيضًا، قصر مدة العضوية غير الدائمة (عامان فقط)، وهو ما لا يتيح للدولة الوقت الكافي لبناء تحالفات مستدامة أو التأثير العميق في الملفات المركبة التي تحتاج إلى متابعة طويلة الأمد. كما أن طبيعة آلية عمل المجلس، التي تعتمد على رئاسة شهرية متغيرة، لا تمنح الدول الصغيرة فرصة لترسيخ جدول أعمال دائم، بل تُرغمها على التحرك ضمن الأولويات التي تفرضها البيئة الدولية القائمة. ويشير تقرير معهد الشرق الأوسط (MEI) إلى أن "تجربة الكويت كشفت مدى محدودية التأثير السياسي للدول غير الدائمة في ظل نظام قانوني منحاز لصالح القوى الكبرى.(Institut MEI, 2020, p. 11) "

وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت الكويت قدرة عالية على المناورة السياسية، ومرونة خطابية، وسلوك دبلوماسي قائم على المبدئية الواقعية، ما مكّنها من تحويل بعض هذه العوائق إلى فرص، كتفعيل دور المجموعات الإقليمية، وتوسيع أجندة المجلس لتشمل القضايا الإنسانية التي يصعب الاعتراض عليها سياسيًا.

الخاتمة:

عكست تجربة دولة الكويت في مجلس الأمن خلال فترتي عضويتها غير الدائمة (1978–1979 و2018–2019) مسارًا متطورًا لسياسة خارجية صغيرة الحجم من حيث الجغرافيا، لكنها كبيرة الأثر من حيث المبادئ والفاعلية. فمن خلال تحليل الأداء الكويتي في كلتا

الدورتين، يتبين أن الكويت انتقلت من مرحلة "التثبيت الدبلوماسي" إلى "الفاعلية المؤسسية" في صناعة القرار الأممي، مستندة في ذلك إلى سياسة خارجية قائمة على الحياد الإيجابي، واحترام القانون الدولي، والعمل الإنساني.

في التجربة الأولى، كان حضور الكويت محكومًا بسياقات الحرب الباردة، وباهتمامات محلية وإقليمية في مقدمتها القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي، فاقتصرت مساهماتها على المواقف المؤيدة للقرارات العربية دون الدخول في المبادرات أو قيادة التحركات. أما في التجربة الثانية، فقد كشفت الكويت عن نضج سياسي ومهني عالٍ، تمثل في طرح مبادرات إنسانية، والمشاركة في صياغة قرارات، وبناء تحالفات دبلوماسية مرنة، ما مكّنها من أداء دور فاعل في ملفات شائكة كالأزمة السورية، والحرب في اليمن، وأزمة الروهينغا.

لقد تميّز الخطاب الكويتي في مجلس الأمن بالتوازن والاحترافية، وجمع بين لغة القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وهو ما منح الكويت موقعًا مقبولًا لدى الأطراف الدولية المتنافسة. كما ساهم الحياد الإيجابي الذي انتهجته في تعزيز قدرتها على الوساطة وطرح المبادرات دون استفزاز أو انحياز، وهو ما جعل تجربتها نموذجًا يُحتذى به في دبلوماسية الدول الصغيرة.

ومع ذلك، فإن التجربة لم تكن خالية من التحديات، إذ واجهت الكويت عقبات هيكلية مثل نظام "الفيتو"، والانقسامات السياسية الحادة داخل المجلس، وضيق المدة الزمنية للعضوية، وهو ما حدّ أحيانًا من فاعلية دورها، لا سيما في القضايا التي تتطلب قرارات ملزمة أو توافقات معقدة.

إن قراءة التجربتين الكويتيتين في مجلس الأمن تؤكد أن السياسة الخارجية الكويتية تسير في اتجاه مؤسساتي واضح، يجمع بين الالتزام بالمبادئ الوطنية والقومية، والانفتاح على متطلبات النظام الدولي. وقد أصبحت الكويت بفضل هذا التوازن قادرة على الجمع بين موقعها الجغرافي الصغير، وأثرها الدبلوماسي الكبير، ما يجعل من مشاركتها في مجلس الأمن خطوة استراتيجية تعزز من مكانتها الدولية، وتؤهلها مستقبلاً لأدوار أوسع في العمل متعدد الأطراف.

المصادر والمراجع

1. الجاسم، أروى عبد العزيز (2021). ***الدبلوماسية الكويتية في مجلس الأمن: دراسة في توازنات الخطاب والموقف***. جامعة الكويت.
2. الجبري، مريم يوسف (2020). **الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية: قراءة في خطاب الحياد الإيجابي**. مجلة دراسات الخليج، العدد 18،.
3. الخطيب، فاطمة حسين (2022). ***أداء الكويت السياسي في مجلس الأمن: قراءة في خطاب العضوية الثانية***. مجلة السياسة والدراسات الدولية – جامعة الكويت، العدد 12.

4. الدويسان، فهد يوسف (2022). ***التحالفات الدبلوماسية الكويتية في مجلس الأمن: دراسة في التحرك الإنساني***. مجلة الخليج للدراسات السياسية، العدد 27.

5. الراشد، فواز عبد العزيز (2020). **العمل الدبلوماسي الكويتي في الأمم المتحدة: دراسة في الملفات العربية 1978–2019**. مجلة الخليج العربي للدراسات السياسية، العدد 45.

6. الرشيدي، منى عبد اللطيف (2022). ***السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية في ظل عضوية مجلس الأمن 2018–2019***. جامعة الكويت.

7. السعيد، فهد عبد الرحمن (2022). ***العوامل الداخلية في صياغة السياسة الخارجية الكويتية***. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت.

8. الصراف، بيان عبد الله (2021). ***التحالفات الدولية للكويت في مجلس الأمن: قراءة في الأداء والنتائج***. مجلة السياسة الدولية، العدد 220، ص 63.

9. العازمي، جاسم عبد المحسن (2019). ***الكويت والدبلوماسية المتعددة الأطراف: قراءة في عضويتها الأولى في مجلس الأمن***. مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد 61، ص 100–102.

10. العتيبي، ريم سعود (2022). ***الكويت والسياسة الوقائية في مجلس الأمن: تحليل لجلسات 2018–2019***. مجلة العلوم السياسية – جامعة القاهرة، العدد 58، ص 79.

11. العمر، نجلاء عبد الله (2021). ***الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية الكويتية: دراسة في المفهوم والتطبيق***. مجلة السياسة الدولية، العدد 222، ص 41.

12. العوضي، بدر ناصر (2020). ***السياسة الخارجية الكويتية في الأمم المتحدة: الخطاب والتأثير***. جامعة الشرق الأوسط – الأردن، ص 112.

13. القناعي، أحمد يوسف (2015). ***الكويت والمنظمات الدولية: دراسة تحليلية لتجربتها في مجلس الأمن***. جامعة الكويت، ص 97.

14. المطوع، ريم يوسف (2022). ***الخطاب السياسي الكويتي في مجلس الأمن: تحليل لغوي–سياسي لمرحلة 2018–2019***. مجلة دراسات الخليج، العدد 12، ص 45، 56.

15. المطيري، شيخة أحمد (2021). ***السياسة الخارجية الكويتية بعد الغزو: إعادة تشكيل الهوية والدور***. جامعة الكويت، ص 88.

16. المنصور، هدى صالح (2022). ***المبادرات السياسية الكويتية في الأمم المتحدة: من الدبلوماسية التقليدية إلى الفاعلية الإنسانية***. جامعة الخليج العربي، ص 70.

17. النقيب، خلدون أحمد (2021). ***الدور السياسي الخارجي للكويت: من التأسيس إلى المبادرة***. الكويت: دار قرطاس للنشر، ص 49، 58، 60، 63.

18. الهاجري، مشعل سعود (2023). ***الكويت والسياسة الإنسانية الدولية في الأمم المتحدة***. جامعة السلطان قابوس، ص 77.

19. الهنداوي، خالد عدنان (2019). ***الدبلوماسية الخليجية والأدوار الدولية الجديدة: الكويت نموذجًا***. مجلة جامعة البحرين للعلوم الاجتماعية، العدد 33، ص 44.

20. صحيفة القبس (1979). ***أرشيف تغطية جلسات مجلس الأمن***. العدد الصادر في 22 تشرين الأول 1979، ص 4.

1. Al-Jassem, Arwa Abdulaziz (2021). ***Kuwaiti Diplomacy in the Security Council: A Study of the Balances of Discourse and Position***. Kuwait University.
2. Al-Jabri, Mariam Yousef (2020). ***Kuwaiti Mediation in the Gulf Crisis: A Reading of the Discourse of Positive Neutrality***. Gulf Studies Journal, Issue 18.
3. Al-Khatib, Fatima Hussein (2022). ***Kuwait's Political Performance in the Security Council: A Reading of the Discourse of its Second Membership***. Journal of Politics and International Studies – Kuwait University, Issue 12.
4. Al-Duwaisan, Fahd Yousef (2022). ***Kuwaiti Diplomatic Alliances in the Security Council: A Study of Humanitarian Action***. Gulf Journal of Political Studies, Issue 27.
5. Al-Rashed, Fawaz Abdulaziz (2020). ***Kuwaiti Diplomatic Work at the United Nations: A Study of Arab Files 1978–2019***. Gulf Journal of Political Studies, Issue 45.

6. Al-Rashidi, Mona Abdul Latif (2022). ***Kuwaiti Foreign Policy Towards the Palestinian Issue During its 2018–2019 Membership in the Security Council***. Kuwait University.
7. Al-Saeed, Fahd Abdulrahman (2022). ***Internal Factors in Shaping Kuwaiti Foreign Policy***. Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies – Kuwait University.
8. Al-Sarraf, Bayan Abdullah (2021). ***Kuwait's International Alliances in the Security Council: An Analysis of Performance and Results***. International Politics Journal, Issue 220, p. 63.
9. Al-Azmi, Jassim Abdulmohsen (2019). ***Kuwait and Multilateral Diplomacy: An Analysis of its First Membership in the Security Council***. Journal of Political Science – University of Baghdad, Issue 61, pp. 100–102.
10. Al-Otaibi, Reem Saud (2022). ***Kuwait and Preventive Policy in the Security Council: An Analysis of the 2018–2019 Sessions***. Journal of Political Science – Cairo University, Issue 58, p. 79.
11. Al-Omar, Najla Abdullah (2021). ***Positive Neutrality in Kuwaiti Foreign Policy: A Study of Concept and Application***. International Politics Journal, Issue 222, p. 41.
12. Al-Awadhi, Bader Nasser (2020). ***Kuwaiti Foreign Policy at the United Nations: Discourse and Influence.*** Middle East University – Jordan, p. 112.
13. Al-Qenaei, Ahmed Yousef (2015). ***Kuwait and International Organizations: An Analytical Study of its Experience in the Security Council***. Kuwait University, p. 97.
14. Al-Mutawa, Reem Yousef (2022). ***Kuwaiti Political Discourse at the Security Council: A Linguistic-Political Analysis of the 2018–2019 Period***. Gulf Studies Journal, Issue 12, pp. 45, 56.

15. Al-Mutairi, Sheikha Ahmed (2021). ***Kuwaiti Foreign Policy After the Invasion: Reshaping Identity and Role.*** Kuwait University, p. 88.
16. Al-Mansour, Huda Saleh (2022). ***Kuwaiti Political Initiatives at the United Nations: From Traditional Diplomacy to Humanitarian Action***. Arabian Gulf University, p. 70.
17. Al-Naqeeb, Khaldoun Ahmed (2021). ***Kuwait's Foreign Political Role: From Establishment to Initiative***. Kuwait: Qurtas Publishing House, pp. 49, 58, 60, 63.
18. Al-Hajri, Meshaal Saud (2023). ***Kuwait and International Humanitarian Policy at the United Nations***. Sultan Qaboos University, p. 77.
19. Al-Hindawi, Khaled Adnan (2019). ***Gulf Diplomacy and New International Roles: Kuwait as a Model.*** University of Bahrain Journal of Social Sciences, Issue 33, p. 44.
20. Al-Qabas Newspaper (1979). ***Archive of Security Council Sessions Coverage***. Issue dated October 22, 1979, p. 4.

21. Institut du Moyen-Orient (MEI) (2020). ***Kuwait’s Multilateral Diplomacy: Balancing Soft Power and Strategic Neutrality***. MEI Reports, Paris ،pp 9.11 ،
22. International Crisis Group (2019). ***Kuwait at the UN Security Council: Small State,*** Strong Voice. Report No. p,213 4.